تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية **يوليو 2024**

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الربع الثاني من العام 2024 في ظل استمرار القضايا الجيوسياسية...

ارتفعت أسعار الغاز العالمية في الربع الثاني من العام 2024 في ظل الزيادة الملحوظة في متوسط أسعار الغاز الطبيعي الشهرية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك على خلفية تعافي نمو الاقتصاد العالمي فيما يعزى جزئياً إلى المعنويات الإيجابية الناجمة عن توقعات تيسير السياسات النقدية في النصف الثاني من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا بصفة رئيسية إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي إلى جانب انقطاع انتاجيه العديد من منشآت الغاز الطبيعي المسال. وفي أوروبا، كان نمو أسعار الغاز الطبيعي مدعوماً بإمكانية خفض إمدادات خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الروسية مرة أخرى والاضطرابات الناجمة عن توقف مركز سليبنر البحري في النرويج عن العمل، والذي يربط خطوط الأنابيب الممتدة من مصنع معالجة الغاز النرويجي في محطة نيهامنا إلى محطة إيزينغتون في المملكة المتحدة. وفقا لموقع أويل برايس، تعتبر النرويج حاليا أكبر مورد للغاز الطبيعي على مستوى الاتحاد الأوروبي حيث توفر ما نسبته 30 في المائة من استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي. وتعد التخفيضات الإضافية لإمدادات الغاز الطبيعي القادم من روسيا إلى أوروبا إحدى نقاط الضغط الرئيسية التي قد تتسبب في ارتفاع أسعار الغاز العالمية خلال النصف الثاني من العام 2024 على خلفية الزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي.

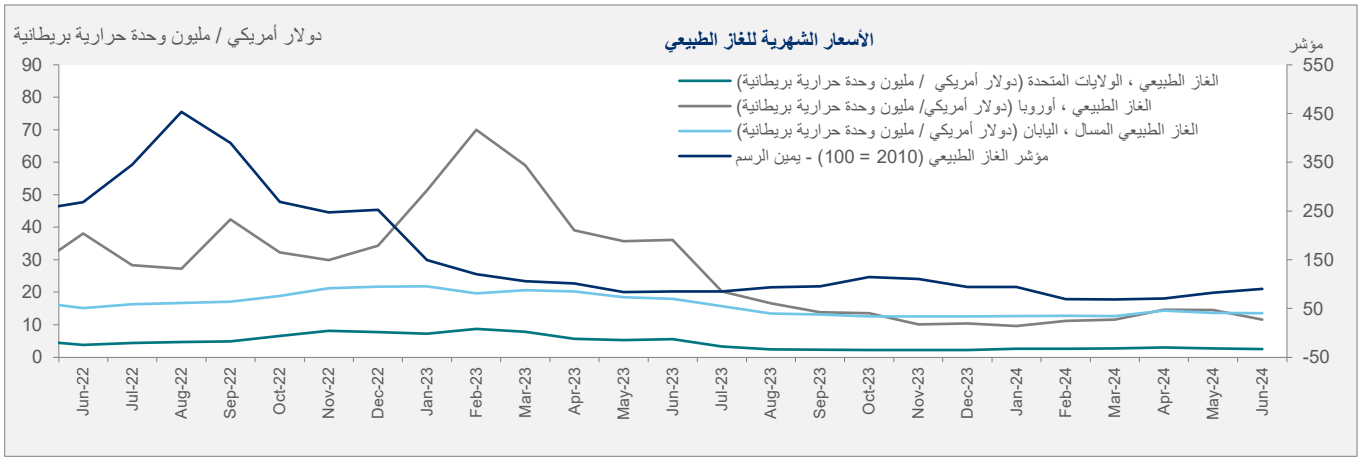

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ومع استمرار الصراع الروسي الأوكراني، ما زالت تداعياته تنعكس في هيئة عدم استقرار سوق الطاقة الأوروبية والعالمية، هذا إلى جانب مساهمته في مواصلة الاتحاد الأوروبي مساعيه لقطع كافة إمدادات الغاز الطبيعي الروسية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، بين عامي 2020 و2023، انخفضت حصة روسيا في واردات الغاز الطبيعي الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من نسبة 50 في المائة (167 مليار متر مكعب) إلى 15 في المائة (45 مليار متر مكعب) وفقاً لشركة الأبحاث البلجيكية "بروجل". ونتيجة لذلك، زادت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي غير الروسي كنتيجة مباشرة لإعادة توازن الصراع المستمر. ووفقا للبنك الدولي، ارتفع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2024 ليصل إلى 10.87 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل 10.35 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يونيو 2023. وبالمثل، فإنه وفقاً للبنك الدولي، زاد المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 15 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2024 ليصل إلى 2.51 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل 2.18 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي الصين، لم تشهد أسعار الغاز الطبيعي تغيراً يذكر مما حد من الاقبال على شراء العقود الفورية للغاز الطبيعي المسال مرتفعة السعر، حيث شهدت الواردات عبر خطوط الأنابيب في البلاد زيادة بنسبة 17

في المائة على مدار الخمسة أشهر الأولى من العام 2024 لتصل إلى 21.85 مليون طن متري.

وانخفضت واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية بنسبة 3.9 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024 إلى 45 مليار متر مكعب مواصلة بذلك سلسلة التراجع التي عاصرتها صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية في أبريل 2024. وتراجعت واردات الغاز الطبيعي المسال الأوروبية بنسبة 28 في المائة على أساس سنوي (4.3 مليار متر مكعب) مسجلة انخفاضاً للشهر الحادي عشر على التوالي.

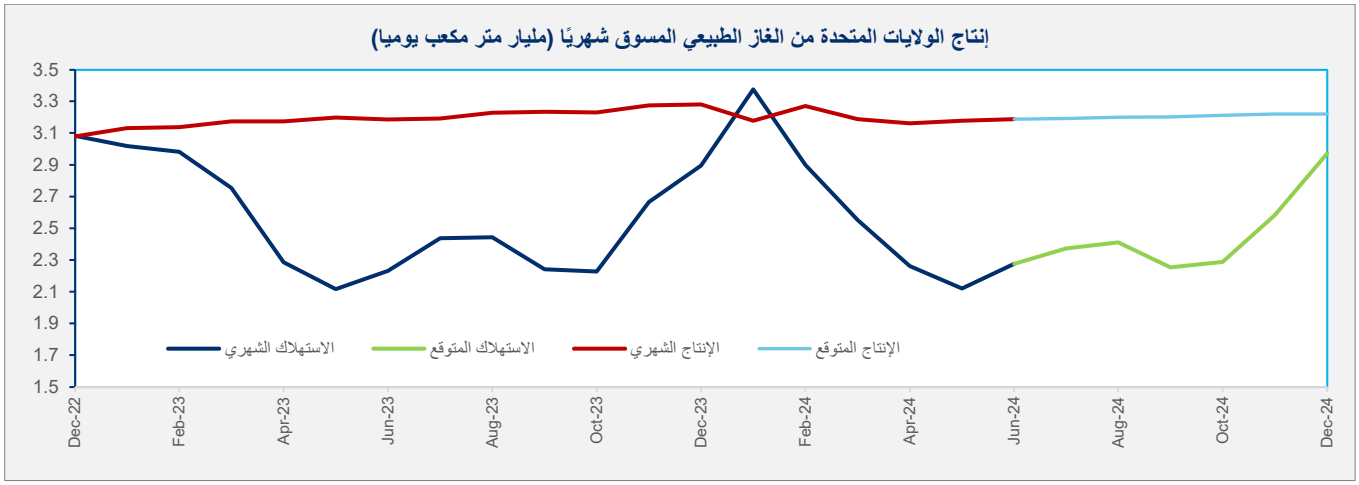

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وارتفع إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في آسيا خلال الربع الثاني من العام 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تزايد استهلاك الصين. ووفقا لمنتدى الدول المصدرة للغاز، نما استهلاك الغاز في الصين خلال شهري أبريل ومارس 2024 بنسبة 8.5 في المائة و11 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 34 مليار متر مكعب و36.4 مليار متر مكعب، على التوالي. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي باستمرار انتعاش الأنشطة الاقتصادية في البلاد. بالإضافة الى ذلك، ارتفع إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2024 بينما سجل إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد زيادة بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 730 تيرا واط في الساعة خلال نفس الفترة. وبالمثل، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الهند بنسبة 18 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 5.9 مليار متر مكعب مسجلاً بذلك نمواً بوتيرة متتالية للشهر السادس عشر على أساس سنوي. في المقابل، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان وكوريا الجنوبية بوتيرة متتالية في شهري أبريل ومايو 2024.

وانخفض استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان من 5.9 مليار متر مكعب في أبريل 2024 إلى 5.4 مليار متر مكعب في مايو 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى قلة طلب قطاع توليد الطاقة بسبب اعتدال الظروف الجوية بشكل غير اعتيادي خلال هذه الفترة. كما انخفض استهلاك الغاز في كوريا الجنوبية من 3.7 مليار متر مكعب في أبريل 2024 إلى 3.3 مليار متر مكعب في مايو 2024، فيما يعزى أيضاً إلى تراجع طلب قطاع توليد الطاقة.

واستمر الاتجاه الهبوطي الذي اتخذه استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، إذ شهد انخفاضاً خلال شهري أبريل ومايو 2024 في ظل استمرار تدابير خفض استهلاك الغاز الطبيعي وفقا لمنتدى الدول المصدرة للغاز. إذ انخفض استهلاك الغاز في أبريل بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي بينما شهد استهلاك الغاز في مايو 2024 انخفاضاً بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي إلى 18 مليار متر مكعب. وشهد توليد الطاقة القائمة على الغاز في الكتلة انخفاضاً بنسبة 22 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2024 وتقلص بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024، على التوالي. وشهد استهلاك الغاز الطبيعي في معظم الدول الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي انخفاضاً على أساس سنوي في مايو 2024 بصدارة إيطاليا (-9.5 في المائة) وألمانيا (-4

في المائة) وفرنسا (-2.9 في المائة). وكان موسم الربيع الدافئ بصورة غير اعتيادية من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في انخفاض استهلاك الغاز في الكتلة حيث شهدت ألمانيا أحر ربيع لها منذ بدء تسجيل تلك القراءات.

من جهة أخرى، تحسن استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024 ليصل إلى 66 مليار متر مكعب في ظل استمرار تحول قطاع توليد الطاقة من استخدام الفحم إلى الغاز بسبب ارتفاع أسعار الغاز إلى جانب نمو الطلب على الطاقة للتبريد في مناطق معينة من الولايات المتحدة. وفي مايو 2024، سجل توليد الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 4.6 في المائة على أساس سنوي، أي ما يعادل نسبة 42 في المائة من مزيج المواد المستخدمة لتوليد الطاقة في البلاد. وبالمثل، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في كندا بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024 مدفوعاً بصفة رئيسية ببرودة الطقس في أجزاء شاسعة من البلاد بما في ذلك بريتيش كولومبيا ويوكون مما زاد من الطلب على التدفئة. وفي أحدث تقاريرها بعنوان توقعات الطاقة على المدى القصير، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى 104 مليار قدم مكعب يومياً (2.5 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024 مما يعكس توقعات انخفاض الاستهلاك الإجمالي في البلاد.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية – الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)				
	2022	2023	توقعات-2024	توقعات-2025
الإنتاج المسوق	100.00	104.00	103.00	105.00
استهلاك	88.00	89.00	89.00	89.00
صادرات الغاز الطبيعي المسال	11.00	12.00	12.00	14.00
أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)	6.40	2.50	2.50	3.30

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، ارتفع إنتاج الغاز الصخري الأمريكي بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 87.4 مليار متر مكعب في مايو 2024، بصدارة منطقة الآبالاش الأمريكية التي شكلت 36 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الصخري خلال الشهر. من جهة أخرى، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في كندا بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 16.1 مليار متر مكعب في مارس 2024. وأنتجت مقاطعة ألبرتا الكندية ما نسبته 60 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد خلال شهر مارس 2024. من جهة أخرى، تقدر إدارة معلومات الطاقة الامريكية وصول إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي المعد للتسويق إلى 103 مليار قدم مكعب يومياً (2.91 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024 ليشهد انخفاضا بنسبة 1 في المائة من العام 2023. أما على صعيد القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الامريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة من توليد الكهرباء إلى 41 في المائة في العام 2024، مسجلة انخفاضاً هامشياً من نسبة 42 في المائة في العام 2023. أما فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.50 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2024 ثم يرتفع إلى 3.30 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025 على خلفية الانخفاض المتوقع لإنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة واستمرار الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع أن تصل إلى رقم قياسي على أساس سنوي في العام 2025.

وعلى صعيد الصادرات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال 12 مليار قدم مكعب يومياً (0.34 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024، بما يتسق مع مستوى صادرات العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزيد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بمقدار 2 مليار قدم مكعب يومياً (0.06 مليار متر مكعب يومياً) أو بما يعادل 18 في المائة في العام 2025 إلى 14 مليار قدم مكعب يومياً (0.4 مليار متر مكعب يومياً) على خلفية زيادة القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع أن توفرها ثلاثة من أصل خمسة مشاريع قيد الانشاء حالياً لتصدير الغاز

الطبيعي المسال، والتي من المتوقع أن تبدأ عملياتها التشغيلية.

وشهد إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي الأوروبي في أبريل 2024 انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 15.7 مليار متر مكعب، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع الحاد الذي شهده إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة وهولندا. إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي في النرويج نما بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 10.7 مليار متر مكعب في أبريل 2024 بعد زيادة بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024. ووفقا لمنتدى الدول المصدرة للغاز، ارتفع إنتاج الغاز النرويجي خلال الفترة الممتدة بين يناير وأبريل 2024 بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 44.7 مليار متر مكعب مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي في حقل ترول. وبالمقارنة، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة وهولندا بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي و32 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.8 مليار متر مكعب و0.7 مليار متر مكعب، على التوالي. ويعزى انخفاض إنتاج الغاز في البلدين إلى نضج حقول الغاز وتقادمها.

في المقابل، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 4.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 19.8 مليار متر مكعب في أبريل 2024. وبالمقارنة، شهد إنتاج الغاز في الهند نمواً بوتيرة أقوى بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 3 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، يمثل إنتاج حقل الغاز البحري في الهند نحو 74 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد. من جهة أخرى، سجل إنتاج الغاز الطبيعي في أستراليا، ثاني أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم في مايو 2024، زيادة بنسبة 2.7 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 ليصل إلى 13.9 مليار متر مكعب.

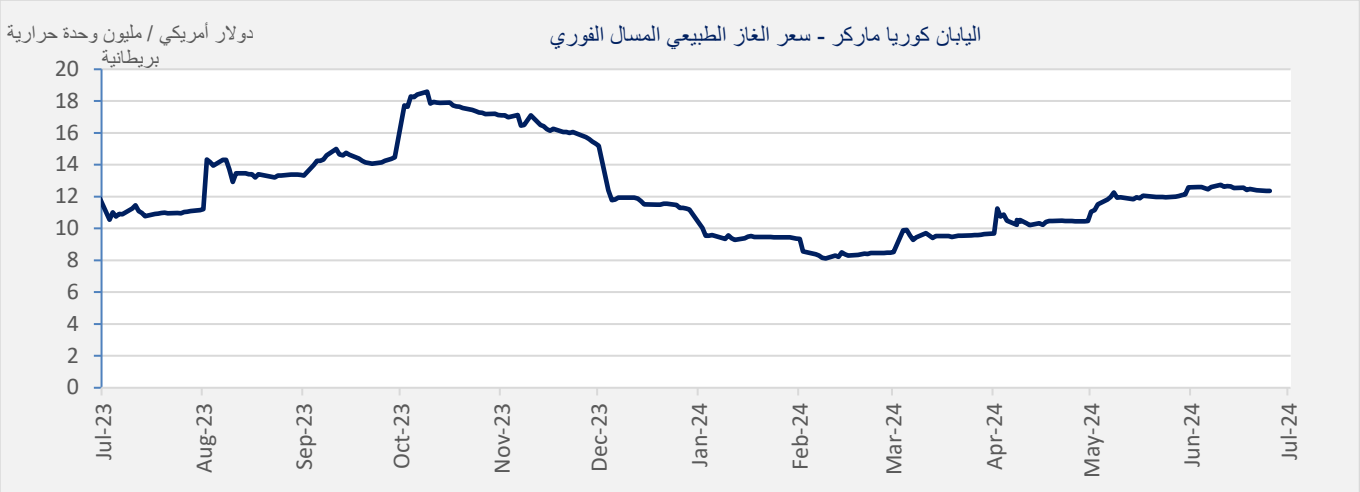

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

دول مجلس التعاون الخليجي

وفقا للبيانات الصادرة عن منتدى الدول المصدرة للغاز، كانت قطر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في أبريل 2024، إذ بلغت صادراتها 6.4 مليون طن (8.7 مليار متر مكعب) بعد أستراليا التي صدرت نحو 6.5 مليون طن (8.84 مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي المسال خلال نفس الفترة. إلا أنه في مايو 2024، بلغت صادرات قطر الشهرية من الغاز الطبيعي المسال ما يقدر بنحو 8.2 مليار متر مكعب لتحتل بذلك المرتبة الثالثة ضمن قائمة أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (10.5 مليار متر مكعب) وأستراليا (8.84 مليار متر مكعب). وكان هناك نشاط تعاقدي كبير في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2024 بما في ذلك إبرام اتفاقية بين قطر والصين لبناء 18 ناقلة

غاز بسعة 271,000 متر مكعب لكل منها وبقيمة إجمالية تبلغ 6 مليار دولار أمريكي. كما تم توقيع 6 اتفاقيات جديدة لبيع الغاز الطبيعي المسال في مايو 2024 بما في ذلك عقد الرويس للغاز الطبيعي المسال الذي ستصدر بموجبه الإمارات ما يقدر بنحو 0.8 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا لمدة 15 سنة. وبالمقارنة، فإن أربعة من أصل خمس اتفاقيات جديدة لبيع الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها في أبريل 2024 كانت مرتبطة بمشروع قلهات للغاز الطبيعي المسال في عمان بما في ذلك اتفاقية بيع وشراء لتوفير 1.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى تركيا لمدة عشر سنوات.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com